لحماية الملكية الفكرية.. تسجيل ٢٠٩ آلاف طلب علامة تجارية

كتب ـ محمود دياب:

أعلن المهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة، أن القانون الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ والذى صدر فى عام ٢٠٠٢ تضمن تقسيما شاملا لأنواع الملكية الفكرية وفر من خلاله حماية عصرية لحقوق الملكية الفكرية التقليدية من براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية مما أدى إلى أن الاقتصاد المصرى شهد تزايدا بالاهتمام بالعلامات التجارية حيث بلغ إجمالى عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية حتى الآن نحو ٢٠٩ آلاف و٧٠٠ طلب تسجيل كما تزايدات طلبات تسجيل العلامات الاجنبية سواء المقدمة مباشرة إلى المكتب الوطنى أو المقدمة من خلال مكتب التسجيل الدولى إلى أكثر من ٢٠٠٠ طلب. وقال المهندس رشيد، فى كلمته التى القتها نيابة عنه أمس الدكتورة فوزى، مساعد أول وزارة التجارة فى افتتاح مؤتمر «التحديات التى تواجه الدول النامية فى مجال الملكية الفكرية فى ظل الاقتصاد العالمى»، ان عدد قضايا التدابير الحدودية وصل حتى الآن إلى ٥٦ ضبطية جمركية وبلغ عدد الاوامر القضائية الوقتية نحو ١٤ أمرا وبلغ عدد قضايا الضبط فى الرقابة على الاسواق ١١٢ محضرا وأن النجاح فى التصدى لوقائع الاعتداء على العلامات التجارية أدى إلى المساهمة فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر وتأمين التبادل التجارى بينها وبين دول العالم.

وأكد شريف سعد الله، ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، أن المنظمة تتعاون مع جميع الدول الاعضاء فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وخاصة مصر، وأشار شيرى مولى، نائب رئيس الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية، إلى ضرورة ادراج حقوق الملكية الفكرية فى استراتيجيات التنمية الوطنية للدول النامية وكيفية العمل على ايجاد تدابير خاصة بالملكية الفكرية.وأكد الدكتور نادر رياض، رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية، أن هناك تحديات تواجه البلدان النامية فى ظل الاقتصاد العالمى والتكتلات الاقتصادية الجديدة ولابد من تعاون البلدان النامية للحفاظ على حقوق ابنائها من المبتكرين والعلماء وتوفير الحماية لاستثمارات العالم فى مجال الملكية الفكرية فى الدول النامية. واشارت هدى سراج الدين، رئيس الجمعية المصرية للملكية الفكرية، ورئيس المؤتمر، إلى ضرورة تكاتف الدول النامية عامة والدول العربية خاصة من أجل دعم وتطوير الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

جريدة الاهرام (صفحة ٢٠) ٢٠٠٧/١٢/٣

فى ختام فاعليات مؤتمر حقوق الملكية الفكرية

تحقيق التكامل بين الأقطار العربية يطور نظام حماية الملكية الفكرية

تختتم اليوم «الاثنين» اعمال مؤتمر التحديات التى تواجه الدول النامية فى مجال الملكية الفكرية فى ظل الاقتصاد العالمى الذى نظمته المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو» تحت رعاية وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية.

ويلقى الدكتور مهندس نادر رياض رئيس الاتحاد العربى للملكية الفكرية و نائب رئيس الجمعية المصرية لحماية الملكية الفكرية كلمة أكد فيها أن الدول العربية اهتمت مبكرا بمسائل الملكية الفكرية، حتى اننا نجد بعضها قد ساهم فى الجهد الدولى لحماية الملكية الفكرية اعتبارا من القرن التاسع عشر وان عددا من الدول العربية كان من الدول الاساسية فى عضويتها لعدد من اتفاقيات الملكية الفكرية الدولية.

مشيرا الى ان استجابة الدول العربية لحماية الملكية الفكرية تبدو عالية بالنظر لموجات التشريعات التى تظهر فيها، فاذا كانت الخمسينيات قد شهدت موجة تشريع واسعة فى غالبية الدول العربية فى حقل حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية فإن الثمانينات والتسعينيات شهدت موجة واسعة من التدابير التشريعية فى حقل حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، وشهد مطلع التسعينيات اقرار قوانين عديدة أو تعديل القوانين القائمة لجهة حماية برامج الحاسوب وقواعد البيانات.

نادر رياض

من هنا كانت دعوة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بضرورة حماية الملكية الفكرية لذا كان لابد من وجود كيان قوى في اطار الاتحادات العربية النوعية المتخصصة يساعد على الحفاظ علي الهوية العربية ويحافظ على العقول والمبتكرات العربية من السطو من هنا تم تأسيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية ضمن الاتحادات العربية النوعية المتخصصة ومقره القاهرة وبمساندة قوية من الدكتور احمد جويلي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليكون خط الدفاع الاول للمنتجين والمبدعين والمبتكرين والمفكرين من ابناء الوطن العربى ويهدف الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية إلى عدة محاور:

- تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل اعضائه وتوثيق الروابط بينهم، والاسهام فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الاقطار العربية من خلال ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته فى تعزيز وتطوير نظام حماية حقوق الملكية الفكرية، وتحسين وحدة التشريعات القانونية المطبقة فى الاقطار العربية فيما يتعلق بالملكية الفكرية، والاسهام فى تطوير منظومة حماية اصحاب الحقوق فى الملكية الفكرية فى توفير بيئة قانونية لتشجيع الاختراعات والابتكارات.

جريدة الاهرام (صفحة ١٦) ٢٠٠٧/١٢/٣